

2013/7/27

بيان للنشر الفوري صادر عن

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

حول قرار النائب العام في الحكومة المقالة إغلاق مكتب قناة العربية ووكالة معا في غزة

يطلب مركز "شمس" النائب العام في الحكومة المقالة في قطاع غزة بضرورة العودة عن قراره القاضي بإغلاق كل من مكتب قناة العربية ووكالة معا الإخبارية في قطاع غزة، وقال المركز انه من الواجب أن تتأى الحكومة المقالة بنفسها عن التجاذبات السياسية وأن لا تكون طرفاً في الأحداث الدائرة في الدول العربية. وأن تأخذ بعين الاعتبار السياسة التحررية لكل وسيلة إعلام . بصرف النظر عن مدى انسجام هذه الوسيلة من عدمه مع المواقف السياسية للحكومة المقالة.

يذكر مركز "شمس" بخطورة الخطوة التي أقدم عليها النائب العام في الحكومة المقالة في قطاع غزة التي تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني لاسيما نص المادة (19) "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون". والمادة (27) حول "تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون . وحرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبت، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي".



يشدد مركز "شمس" على أن قرار النائب كان قد سبقه حملة تحريض من خلال تقارير إعلامية في الأيام القليلة الماضية بثتها بعض وسائل الإعلام المحسوبة على الحكومة المقالة. في محاولة ما يبدو لتهيئة الرأي العام لقرار النائب العام في خطوة يراد بها إضفاء الشرعية على هذا القرار. مطالباً إياه بالتراجع عن قراره بإغلاق مكنتي قناة العربية ووكالة معاً الإخبارية. وبالسماح في ذات الوقت للصحف الفلسطينية الثلاثة القدس، الأيام، الحياة الجديدة بالتوزيع في قطاع غزة بحرية ودون عراقيل.

يرى مركز "شمس" أن قرار النائب العام في غزة من شأنه أن يشكل خطورة وعرقلة لما تقوم به نقابة الصحفيين الفلسطينيين لمطالبة المجتمع الدولي بضرورة إلزام حكومة الاحتلال بالكف عن منع الصحفيين الفلسطينيين من حرية التنقل والحركة. وان من شأن ذلك أن يسبب عرقلة حقيقية لجهودها في الوصول إلى مليون شخص لتوقيع على العريضة التي سترفع إلى الاتحاد الدولي للصحفيين والى المؤسسات الحقوقية الدولية.

يدعو مركز "شمس" بعدم الزج بوسائل الإعلام في الصراعات الحزبية والسياسية. حيث أن مثل هذه الخطوة يفهم منها ممارسة الضغط على وسائل الإعلام لإرهابها وتخويفها من أجل أن تسلك خطأً تحريراً يتمشى وسياسة الحكومة المقالة. وقال المركز إن سياسة الإغلاق وتكميم الأفواه من شأنها أن تؤثر على حيادية وموضوعية وسائل الإعلام .

"انتهى"